نجح في لعب دور المحرك الأساسي لأداء السوق بعدما استوعب الضغوط على السوق الأول

السوق الرئيسي يحافظ على توازن نسبي في الأداء الأسبوعي للبورصة

- 50,7 مليون دينار مكاسب ترفع القيمة الرأسمالية للبورصة إلى 52,1 مليار دينار
- 213,8 مليون دينار مكاسب «الرئيسي» قيمته الرأسمالية زادت لـ 9,019 مليارات

علي إبراهيم

تعكس نتائج تداولات الأسبوع الجاري حالة من التوازن النسبي التي شهدتها بورصة الكويت، إذ نجح السوق الرئيسي في لعب دور المحرك الأساسي لأداء السوق، بعدما استوعب الضغوط على الأسهم القيادية المدرجة في السوق الأول، الأمر الذي مكن البورصة من إنهاء تعاملاتها على مكاسب رأسمالية محدودة.

وحققت بورصة الكويت مكاسب رأسمالية بلغت نحو 50,7 مليون دينار خلال تداولات الأسبوع الجاري بعدما ارتفعت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة من 52,049 مليار دينار بنهاية الأسبوع الماضي، إلى 52,1 مليار دينار بنهاية الأسبوع الجاري.

وارتفع مؤشر السوق العام 9 نقاط بنهاية الأسبوع الجاري ليصل إلى 8696,42 نقطة مقارنة مع 8687,4 نقطة بنهاية الأسبوع الماضي.

وأظهرت أرقام السوق بنهاية الأسبوع أن المتداولين أعادوا توجيه السيولة إلى شرائح منتقاة من الأسهم الصغيرة والمتوسطة في السوق الرئيسي، في إطار عمليات إعادة توزيع مراكزهم الاستثمارية بين قطاعات وأسهم مختلفة، والتي وفرت فرصا أفضل لتحقيق الأهداف الاستثمارية خلال الفترة الحالية.

وقاد أداء السوق الرئيسي بورصة الكويت إلى الاستقرار والتماسك بنهاية الأسبوع الجاري بعدما حقق 213,8 مليون دينار مكاسب سوقية إذ وصلت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة 9,019 مليارات دينار، مقارنة مع 8,8 مليارات دينار بنهاية الأسبوع الماضي.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنهاية الأسبوع محققا مكاسب بنحو 212,72 نقطة ليصل إلى 8955,64 نقطة مقارنة مع 8742,92 نقطة بنهاية الأسبوع الماضي.

وارتفعت السيولة المتداولة في السوق الرئيسي بواقع 21,74 مليون دينار خلال الأسبوع الجاري لتصل إلى 164,48 micron دينار، مقارنة مع 142,73 مليون دينار بنهاية الأسبوع الماضي.

ويعكس الارتفاع الملحوظ لمؤشر السوق الرئيسي، بالتزامن مع نمو قيمته الرأسمالية وزيادة السيولة المتداولة فيه، استمرار تنامي شهية المستثمرين تجاه الشركات التي تمتلك محفزات تشغيلية أو تقييمات سعرية جاذبة، في وقت شهد فيه السوق الأول عمليات جني أرباح طبيعية بعد المكاسب التي حققتها العديد من الأسهم القيادية خلال الفترات السابقة.

وفقد السوق الأول 163,114 مليون دينار من قيمته الرأسمالية ليصل إلى 43,08 مليار دينار بنهاية الأسبوع الجاري مقارنة مع 43,24 مليار دينار بنهاية الأسبوع الماضي.

وانخفض مؤشر السوق الأول 33,8 نقطة ليصل إلى 9092,64 نقطة بنهاية الأسبوع الجاري مقارنة مع 9126,44 نقطة بنهاية الأسبوع الماضي. وقلت السيولة المتداولة في السوق الأول بنحو 97,65 مليون دينار بنهاية الأسبوع الجاري لتصل إلى 207,58 ملايين دينار، مقارنة مع 305,23 ملايين دينار بنهاية الأسبوع الماضي. وعلى الصعيد اليومي، شهدت جلسة تداولات أمس الخميس تباينا في أداء المؤشرات إذ ارتفع مؤشر الرئيسي 50 بنسبة 0,66٪ بنحو 65,06 نقطة ليصل إلى 9985,79 نقطة، بينما سجلت بقية المؤشرات تراجعات على أساس يومي.

وسجلت الجلسة 22,49 ألف صفقة تم من خلالها تداول 279,3 مليون سهم بسيولة 81,96 مليون دينار، تداولت على 132 سهما شهد 63 منها ارتفاعا فيما انخفض 56 سهما وبقي 13 سهما من دون تغيير.

تأكيداً على دوره المجتمعي الرائد والتزامه المستمر بدعم التعليم وتمكين الشباب

«بيت التمويل» يدعم مستقبل الشباب الأكاديمي عبر شراكته الإستراتيجية في «وجهني»

الرويح: نجاح قياسي للحملة وجناح «الأڤنيوز» استقطب أكثر من 5 آلاف مشارك

يواصل بيت التمويل الكويتي شراكته الاستراتيجية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الحملة الوطنية للابتعاث الخارجي للعام 2026 «وجهني»، تأكيدا على دوره المجتمعي الرائد والتزامه المستمر بدعم التعليم وتمكين الشباب.

وشهدت الحملة، التي أقيمت على مدى خمسة أيام في مجمع الأڤنيوز، إقبالا لافتا من الطلبة وأولياء الأمور، حيث استقطبت أكثر من 5 آلاف مشارك، بما أسهم في رفع مستوى الوعي بالتخطيط الأكاديمي السليم والتعريف بالفرص التعليمية المتاحة للطلبة ضمن برامج الابتعاث الخارجي.

وشارك بيت التمويل الكويتي في افتتاح مقر الدعم الفني في مجمع السنابل لتقديم المساندة الفنية للطلبة خلال فترة التسجيل في بعثات الوزارة. وثمن وكيل وزارة التعليم العالي د.بدر البصيري مساهمات بيت التمويل الكويتي مع وزارة التعليم العالي ودوره الرائد في دعم الطلبة، مؤكدا الحرص على مواصلة التعاون بما يخدم مصلحة الطلبة.

من جانبه، قال رئيس العلاقات العامة والإعلام للمجموعة في بيت التمويل الكويتي يوسف الرويح، خلال مشاركته في افتتاح المقر، إن الشراكة الاستراتيجية مع حملة «وجهني» تعكس الإيمان الراسخ بأن التعليم يمثل الاستثمار الحقيقي والمستدام في مستقبل الكويت، وأن المبادرات التي تدعم العملية التعليمية وتسهم في تمكين الطلبة تعد من الركائز الأساسية في برنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك.

وكيل وزارة التعليم العالي د.بدر البصيري ورئيس العلاقات العامة والإعلام للمجموعة في بيت التمويل الكويتي يوسف الرويح والمستشار الإعلامي لمكتب وزير التعليم العالي والبحث العلمي وصال الزامل وقيادات الوزارة ومسؤولو البنك

وأشار إلى أن التعليم وتمكين الطلبة والشباب يحتلان مكانة متقدمة ضمن استراتيجية بيت التمويل الكويتي للمسؤولية الاجتماعية، مؤكدا استمرار البنك في دعم البرامج التعليمية المتخصصة والمبادرات الهادفة إلى تنمية مهارات الطلبة وصقل مواهبهم. ويشمل ذلك رعاية الأنشطة المدرسية والجامعية، وتنظيم ورش عمل توعوية في مجالات الثقافة المالية وريادة الأعمال، إلى جانب دعم برامج تدريب الطلبة وحديثي التخرج بما يسهم في تهيئتهم لسوق العمل وتعزيز قدراتهم على الابتكار، وإعداد كوادر وطنية قادرة على المساهمة في مسيرة التنمية المستدامة.

وقدم بيت التمويل الكويتي من خلال جناحه في معرض «وجهني»، مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصممة لتلبية احتياجات الشباب وتطلعاتهم. كما حرص فريق مختص من البنك على التواصل المباشر مع الطلبة وأولياء الأمور، والإجابة عن مختلف الاستفسارات المتعلقة بالخدمات والمبادرات التي تدعم مسيرتهم التعليمية.

من جانبها، ثمنت المستشار الإعلامي لمكتب وزير التعليم العالي والبحث العلمي وصال الزامل دور بيت التمويل الكويتي في رعاية الحملة الوطنية للابتعاث الخارجي «وجهني»، مشيدة بالدور الوطني والمجتمعي الذي يقوم به البنك في دعم الطلبة وتعزيز الوعي الأكاديمي، بما يعكس أهمية التكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص في خدمة الشباب ودعم مسيرتهم التعليمية.

وأكدت الزامل أن هذه الشراكات الاستراتيجية تسهم في رفع مستوى الوعي الأكاديمي وتمكين الطلبة من اتخاذ قرارات تعليمية مدروسة تخدم مستقبلهم العلمي والمهني، وتدعم في الوقت ذاته خطط التنمية الوطنية.

ويتوافر في برج السنابل جناح متكامل للدعم الفني للطلبة الراغبين في الابتعاث، برعاية من بيت التمويل الكويتي، حيث يقدم الجناح استشارات وإرشادات متخصصة لمساندة الطلبة في مختلف مراحل التقديم على برامج الابتعاث. كما يوفر دعما مباشرا لإتمام الإجراءات اللازمة، والمساعدة في استخدام المنصات والخدمات الإلكترونية ذات الصلة، بما يسهم في تسهيل رحلة الابتعاث وتمكين الطلبة من استكمال مسيرتهم التعليمية خارج دولة الكويت بكل يسر وثقة وكفاءة.

الصحيفة العالمية أكدت أن البنك ممكن رئيسي للنمو والابتكار في هذا القطاع الحيوي

«The Fintech Times»: «الوطني» يقود سوق التكنولوجيا المالية في الكويت

العبدالرزاق: نوفّر بنية مصرفية تقنية متقدمة وخدمات مالية تمكن شركات «الفنتك» من الانطلاق والتوسع

ديما العبدالرزاق

يواصل بنك الكويت الوطني ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة تقود التحول في قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech) في دولة الكويت، مؤكدا دوره المحوري في دعم وتطوير منظومة التكنولوجيا المالية المتنامية في البلاد.

وقد حظيت هذه المكانة بتأكيد مستقل من خلال تقرير حديث نشرته صحيفة The Fintech Times حول مشهد التكنولوجيا المالية في الكويت لعام 2026، والذي صنف البنك كقائد للسوق وممكن رئيسي للنمو والابتكار في هذا القطاع الحيوي على مستوى الكويت.

وتعد The Fintech Times منصة إعلامية عالمية متخصصة في قطاع التكنولوجيا المالية، وتصنف من أبرز المراجع الدولية في هذا المجال، حيث تغطي أحدث الأفكار والابتكارات في عالم «الفينتك» بصفتها جهة موثوقة ومرجعية، مع تركيزها على تقديم محتوى عالي الجودة يتم توزيعه عبر شبكة عالمية.

ومع التطور المتسارع الذي يشهده قطاع التكنولوجيا المالية في الكويت، يواصل بنك الكويت الوطني توفير البنية المصرفية التقنية والأسس التكنولوجية التي تحتاجها شركات التكنولوجيا المالية لبناء أعمالها وتوسيع نطاق تشغيلها بكفاءة عالية، مدعوما باستثماراته الاستراتيجية طويلة الأجل في الأنظمة المصرفية الأساسية والمنصات الرقمية المتقدمة، ما يوفر بيئة تشغيلية مستقرة وموثوقة تشكل قاعدة صلبة لنمو الخدمات المالية المبتكرة.

وشكلت شراكة «الوطني» مع شركة AZ eWallet محطة مفصلية في مسيرته في هذا المجال، حيث تعد هذه الشراكة أول تعاون من نوعه في قطاع التكنولوجيا المالية في الكويت، عبر تمكين الشركة من خلال خدمات الحسابات المصرفية الافتراضية (V IBAN)، من تنفيذ عملياتها اليومية بسلاسة وكفاءة. وقد مثل هذا التعاون إنجازا غير مسبوق في السوق الكويتي، عزز دور بنك الكويت الوطني كممكن رئيسي للخدمات المالية المتقدمة والجيل الجديد من الحلول الرقمية.

واستنادا إلى هذه الانطلاقة، يقدم بنك الكويت الوطني الآن دعما شاملا لشركات التكنولوجيا المالية عبر مجموعة متكاملة من الخدمات، تشمل إنشاء الحسابات المصرفية الافتراضية (V IBAN) وتوفير حزمة متكاملة من واجهات برمجة التطبيقات (Application Programming Interfaces ـ APIs)، وخدمات الصراف الآلي كخدمة (ATM as a Service) من خلال تقنيات السحب بدون بطاقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR Code)، وذلك ضمن منظومة الخدمات المصرفية كخدمة (Banking as a Service ـ BaaS).

وتتيح هذه الحلول لشركات التكنولوجيا المالية التوسع بكفاءة، مستفيدة من البنية التحتية المصرفية المتطورة للبنك، والتي تعد معيارا رائدا في مجالات الأمان والموثوقية والمرونة التشغيلية في الكويت.

وفي هذا السياق، قالت ديما العبدالرزاق، نائب رئيس ـ رئيس الشراكات التكنولوجيا المصرفية ـ مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية: يشهد قطاع التكنولوجيا المالية في الكويت مرحلة جديدة من النمو، تقوم على أسس قوية وشراكات موثوقة تسهم في تسريع وتيرة الابتكار. وفي بنك الكويت الوطني، نفخر بقيادة هذا التحول من خلال توفير البنية المصرفية التقنية المتقدمة والخدمات المالية التي تمكن شركات التكنولوجيا المالية من تطوير حلول مبتكرة تلبي احتياجات السوق المتنامية. إن دورنا لا يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، بل يمتد إلى تمكين هذه الشركات من الانطلاق والتوسع والعمل بثقة، عبر توفير بنية تحتية مالية آمنة وموثوقة ومرنة تعد معيارا في السوق الكويتي.

وأفادت العبدالرزاق بأن «الوطني» ملتزم بدعم الجيل القادم من الابتكارات المالية، مبينا أنه مع استمرار تطور قطاع التكنولوجيا المالية في الكويت، فإن البنك يواصل الاستثمار والتطوير والابتكار، بما يعزز مكانته كشريك مصرفي موثوق يقود تشكيل مستقبل هذا القطاع الحيوي في البلاد.

ويؤدي بنك الكويت الوطني دورا محوريا في تمكين الابتكار داخل منظومة التكنولوجيا المالية في الكويت، من خلال توفير الأسس المصرفية التي تعتمد عليها الشركات الناشئة والمؤسسات لبناء حلولها الرقمية وتوسيع أعمالها وتحقيق النمو المستدام. ومن خلال خدماته المتقدمة وشراكاته الاستراتيجية، يواصل البنك دعم الموجة الجديدة من شركات التكنولوجيا المالية، والمساهمة في تعزيز تنافسية هذا القطاع وتطوره.

ويؤكد بنك الكويت الوطني التزامه المستمر بقيادة تطوير قطاع التكنولوجيا المالية في الكويت، من خلال توسيع نطاق خدماته الرقمية وتعزيز استثماراته في البنية التحتية التكنولوجية، بما يدعم الابتكار ويرسخ بيئة مالية متطورة. كما يواصل البنك العمل كشريك استراتيجي موثوق يسهم في تمكين الشركات ودفع عجلة النمو الاقتصادي في الكويت.

الاقتصاد الأميركي يضيف 57 ألف وظيفة فقط في يونيو

نمو الوظائف الأميركية دون التوقعات ومعدل البطالة يتراجع إلى 4,2٪

تباطأ نمو الوظائف في الولايات المتحدة بأكثر من المتوقع خلال شهر يونيو، مع تعديل بيانات الشهر السابق نحو الانخفاض، غير أن معدل البطالة تراجع إلى 4,2٪، مما يشير إلى استمرار استقرار سوق العمل.

وذكر مكتب إحصاءات العمل التابع لوزارة العمل الأميركية، في تقرير التوظيف الذي يحظى بمتابعة وثيقة أمس، أن الوظائف غير الزراعية ارتفعت بمقدار 57 ألف وظيفة الشهر الماضي، وذلك بعد زيادة عدلت بالخفض إلى 129 ألف وظيفة في مايو.

وكان اقتصاديون قد توقعوا نمو الوظائف بمقدار 110 آلاف، بعد زيادة أعلن عنها سابقا بلغت 172 ألف وظيفة في مايو، وتراوحت التقديرات بين حد أدنى عند 25 ألف وظيفة وحد أقصى عند 200 ألف وظيفة.

ويأتي هذا التباطؤ كحالة من الارتداد الطبيعي بعد ثلاثة أشهر متتالية من المكاسب القوية في التوظيف، ولا يشير على الأرجح إلى تحول جوهري في ظروف سوق العمل. كما قد يؤدي هذا التباطؤ إلى مواءمة أرقام الوظائف مع مسوح سوق العمل الأخرى، بما في ذلك خطط التوظيف للشركات الصغيرة، والتي قدمت صورة أقل قوة لسوق الوظائف.

وصدر هذا التقرير قبل موعده بيوم واحد بسبب العطلة الرسمية الجمعة، بمناسبة الذكرى الـ250 لاستقلال الولايات المتحدة التي تصادف يوم السبت.

وقبل صدور التقرير، أظهرت أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي» أن الأسواق المالية كانت ترى فرصة تقارب 50,7٪ لقيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) برفع أسعار الفائدة في اجتماعه المقرر يومي 15 و16 سبتمبر.

وكان البنك المركزي الأميركي قد أبقى الشهر الماضي على سعر الفائدة القياسي لليلة واحدة في نطاق 3,50٪ ـ 3,75٪، إلا أن التوقعات الفصلية المحدثة أظهرت أن صناع السياسة يتوقعون رفع تكاليف الاقتراض هذا العام.

ووفقا لتقديرات الاقتصاديين، فإن الاقتصاد يحتاج إلى خلق ما بين صفر و50 ألف وظيفة شهريا لمواكبة النمو في عدد السكان في سن العمل، وقد انخفض هذا المعدل الذي يعرف بـ«معدل التعادل» بسبب حملات التضييق على الهجرة التي قلصت حجم القوة العاملة، مما حافظ على استقرار معدل البطالة.